65% من السلع المعروضة في الأسواق غير مطابقة للمواصفات

رمضان.. موسم بيع «سلع الموت»

مع كل الجهود التي تقوم بها الجهات المعنية لحماية المستهلك إلا أنها لم تصل بعد إلى الدور الحقيقي في مكافحة ظاهرة الغش والتهريب حتى الآن، ومع أن القوانين تخول لهم ذلك إلا أن هناك قصوراً في عملية الضبط والاتلاف لجميع السلع منتهية الصلاحية، حيث أكدت أم محمد أن كثيراً من السلع تباع في الأسواق بتاريخ جديد لكن المادة الغذائية التي بداخلها قد تغير طعمها ورائحتها.

تقول نسيبة وهي ممرضة: إن أكثر من يبيعون منتجات فاسدة على أرصفة الشوارع بتخفيضات متميزة هدفهم إغراء المواطن الفقير الذي يرى أن هذه التخفيضات ربما تمكنه من أن يشتري لأبنائه ما هو متوفر لدى الفئات المرتفعة الدخل.

مضيفة أن هناك الكثير من حالات التسمم التي تصل إلى المستشفى بسبب تناول الأغذية الفاسدة وخاصة منتجات الألبان والأجبان حيث إنها منتج حساس للغاية يحتاج إلى درجة حرارة معينة.

تحقيق / أمل الجندي

ويشير فضل مقبل منصور رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك إلى أن نسبة السلع المغشوشة والمقلدة ومنتهية الصلاحية المتداولة في السوق اليمنية بلغت ما يقارب٦٥ ٪ وهذا رقم مهول جداً حيث أن بعض السلع يصل فيها الغش إلى١٠٠ ٪ وتنتشر معظم هذه السلع في الأسواق الشعبية وفي الريف بشكل أساسي حيث تستهدف الفئات الفقيرة والتي تعاني الأمية والجهل.

تقدير وتخمين

مضيفاً أن المستهلك اليمني يعيش في وضع صعب للغاية نتيجة لتوفر سلع غير آمنة وهذه تشكل خطورة على صحة وسلامة المستهلك وعلى الاقتصاد الوطني بشكل كامل، وللأسف لا توجد أرقام محددة عن حجم الخسائر المتعلقة بالسلع المغشوشة والمقلدة والمنتهية ويفترض من الدولة أن تقوم بعمل دراسات وإحصائيات كما هو موجود في جميع دول العالم وألا تعتمد على التقديرات والتخمينات.

ومضى يقول: لقد تم إرسال رسالة من الجمعية إلى رئاسة الوزراء بطلب عقد جلسة استثنائية عاجلة تتعلق بالسلع المغشوشة التي تغرق السوق وتساهم في انتشار كثير من الأمراض المنتشرة بشكل كبيرة جدا وما يعيشه المواطن من أوضاع، خاصة وأننا نعاني من إشكالية على مستوى الوضع الغذائي في اليمن ونتطلع إلى الخروج بقرارات وإلزام الجهات المعنية بالرقابة وتفعيل دورها وإشراك السلطات المحلية والنيابات والقضاء على اعتبار أن لها دوراً أساسياً في كبح جماح هذه الظاهرة.

شكاوى بالآلاف

وأكد أن الجمعية عند إبلاغها بأي شكوى تقوم بالنزول الميداني العشوائي لبعض المحلات التجارية والسوبر ماركت وشراء عينات ومن ثم نخاطب الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات المناسبة لسحب هذه العينات حيث وإنه بلغت عدد الشكاوى خلال عام٢٠١٢ م أكثر من ١٠ آلاف شكوى لكن ما نأسف له هو أن أجهزة الرقابة الحكومية لا تؤدي دورها المطلوب الذي ينعدم بشكل كامل وإن وجد فإنه على استحياء.

حجز وإتلاف

الدكتور محمد الأصبحي مدير عام صحة البيئة بمكتب الأشغال بأمانة العاصمة يوضح أن مهمة صحة البيئة تبدأ بعد دخول المنتجات والسلع إلى الأسواق حيث إنه منذ بداية العام الحالي٢٠١٣ م تم إتلاف أكثر من ٢٠٠ طن من المواد الغذائية وحجز أكثر من ١٥٠ طناً منتهية الصلاحية وهي الآن قضايا منظورة أمام نيابة المخالفات.

فيما تقول الوقائع أن الفترة الماضية شهدت تراخيا لأجهزة الرقابة بسبب الأوضاع التي مر بها البلد فإن هناك بعضاً من منافذ الجمهورية تم دخول المنتجات عبرها دون رقابة مما سبب في انتشار أغذية غير مطابقة للمواصفات والمقاييس أو منتهية الصلاحية ومشكوك في صلاحيتها، وهذا عبء كبير خاصة وأننا نقوم بعملنا وفقا للإمكانيات المتاحة، فهناك محلات يتم النزول إليها بشكل يومي كمحلات للحوم والأسماك وبشكل أسبوعي كالمطاعم والأفران والبوفيات ومواقع ننزل إليها كل نصف شهر مثل محطات معالجة المياه والفنادق وأيضا هناك زيارات دورية شهرية للمنشآت التي تقوم باستيراد الأغذية أو المعامل التي تقوم بتصنيع الأغذية

تجاوزات

من جانبه يقول محمود النقيب- مدير عام حماية المستهلك- إلى أن وزارة الصناعة والتجارة جهة معنية بالإشراف على حماية المستهلك والنشاط التجاري والاقتصادي في البلد وما تقوم به الوزارة عبر المكاتب التنفيذية الموجودة في أمانة العاصمة والمحافظات هو الإشراف والرقابة على جودة السلع ومدى صلاحيتها، مضيفا أن شهر رمضان تكثر فيه عملية الاستهلاك للسلع الغذائية لما لهذا الشهر من خصوصية يزيد الطلب عند الناس على السلع وبروز بعض الظواهر السلبية مما يجعل ذلك لا يخلو من بعض التجاوزات من قبل بعض التجار من خلال عرض وإنزال السلع إما مقارنة

> **المستهلك لا يهتم بتاريخ الصلاحية والانتهاء.. وهنا المصيبة**

للانتهاء أو منتهية فعلا وبالتالي فنحن نحاول إيجاد نوع من الرقابة والنزول للتأكد من مدى سلامة المعروض أمام المستهلك.

وتابع لأن مسؤولية حماية المستهلك لا تتحملها الوزارة بمفردها فإنها تعمل دائما على إيجاد نوع من التنسيق بينها وبين الجهات المعنية الأخرى حيث إن كل جهة لديها قانون تعمل بموجبه ومكاتب الصناعة والتجارة العام الماضي قامت بضبط ٤٤٦٤ مخالفة، هذا الرقم وفق الإمكانيات المتاحة لدى المكاتب التنفيذية.

إعلانات مضللة

ويؤكد النقيب أنهم بصدد حملة رقابية مكثفة من الجهات المختصة في هيئة المواصفات والمقاييس وصحة البيئة ومكاتب الصناعة والتجارة حيث ستستمر الحملة ما يقارب ٢٠ يوما كما ندعو المستهلك ألا ينجر وراء الإعلانات المضللة والوهمية وأن يتأكد من السلعة وتاريخ الانتهاء وطريقة عرضها وتخزينها.

وقال إن الجهات الرقابية على الأسواق التجارية تعمل وفق إمكانياتها المتاحة ولم تصل بعد إلى الحد المطلوب في مكافحة الظواهر السلبية التي تعتري السوق ولا سيما في جانب الغش والتهريب وعدم توفر المختبرات في المداخل الرئيسية للبلاد لفحص السلع الواردة والتحقق من مطابقتها للمواصفات والمقاييس المحددة، ولهذا نأمل أن تدعم الحكومة هذا الجهات لتتمكن من القيام بالدور المطلوب منها في حماية المستهلك.

استعداد مبكر

فيما يوضح رياض محمد أمين البخيتي مسؤول التقييم والمطابقة بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس أنه جرت استعدادات تخص شهر رمضان منذ شهرين تقريبا من خلال رفع القدرة الاستيعابية لتحليل السلع والعينات وفحصها لدى المختبرات وزيادة عدد ساعات الدوام لدى المنافذ وذلك لارتفاع نسبة الواردات خصوصا قبل رمضان.

وأضاف: ولأن المستهلك لديه هوس اقتناء وشراء السلع والمنتجات في هذا الشهر فإنه بالمقابل هناك ضعفاء النفوس من بعض التجار والعاملين في بيع وتداول السلع الغذائية وغيرها يقومون بعرض البضائع وتخفيضه أسعارها ما يحتم على الهيئة وعلى الجهات الرقابية في اليمن أن ترفع مستوى الحذر والخطر للاستعداد.

سلع مهربة

ويؤكد أن قانون الهيئة يخول لها الرقابة على السلع في المنافذ سواء برا أو بحرا أو جوا وبامكانياتها المتاحة طبعا وكثير من السلع المتواجدة في الأسواق غير مطابقة للمواصفات والمقاييس ويرجع سبب ذلك إلى التهريب حيث إن هناك من٦٠-٤٠ ٪ من السلع المتراكمة في الأسواق مهربة والتهريب ليس له نص في قانون المواصفات والمقاييس ولا يمكننا مراقبته كونه يأتي من طرق غير رسمية بينما المنافذ الجمركية والرسمية التي تخضع لرقابتنا هي 12 منفذا.

فحص المنتج وتقييمه

ويشرح البخيتي عملية فحص المنتج يقول: مهمة الهيئة تبدأ عند وصول الشحنات للمنفذ حيث يقوم مفتش الهيئة بمعاينة الشحنة ظاهريا وبطاقة البيان وكذلك مطابقة الهيئة العامة للمنتج ومن ثم يتم أخذ عينة عشوائية للفحص المخبري وتقييمها للتأكد من جودة المنتج ومطابقته للمواصفات والمقاييس اليمنية وإصدار التقرير أما بالمطابقة أو بالمخالفة وإذا تمت مخالفة المنتج يتم رفض المنتج أو إعادة تصديره إلى بلد المنشأ، إضافة إلى مراقبة المنشآت الموجودة في الأمانة والمحافظات الأخرى عبر فروع ومكاتب الهيئة، أما رقابة الأسواق فإنها تخضع لجهات أخرى، حيث إن هناك تعاوناً بين الهيئة وبين الجهات الرقابية في الأسواق بحيث أنه عند ضبط أي كميات يتم إحالتها إلينا للفحص والتأكد مما إذا كانت مطابقة أم مخالفة حينها تقوم الجهة التي تم الضبط من قبلها بالإجراءات التابعة لذلك وأخذ مسارها.

> **ضبط وإتلاف 350طناً أغذية مغشوشة وفاسدة خلال ستة أشهر**

توعية المستهلك

ويشتكي من سلوكيات بعض التجار التي يقول إنها لا تساعدهم للوصول إلى غذاء آمن كون أغلبية المستهلكين لا يقرأون تاريخ الصلاحية والانتهاء ولا العبارات التحذيرية الموجودة على السلعة أو المنتج، حيث أن هناك منتجات ذات خصوصية فهناك مسحوق شراب صناعي منعت الهيئة دخوله واستخدامه من قبل الأطفال لأنه يسبب سرطانات لوجود محليات صناعية بداخله، فهناك منتجات خاصة بشريحة معينة من المستهلكين لا يمكن لشريحة أخرى استخدامها، لكننا نحاول عبر الحملات التوعوية أن نصل إلى قدر كبير من المستهلكين وتوعيتهم كوننا نرى أن هناك من يعرض منتجاته كأحجار البلك وهذا غير صحيح كونه توجد منتجات حساسة سريعة الفساد.